الأمم المتحدة
موسم قطاف الزيتون في الضفة الغربية وقطاع غزة
تشرين الأول 2008

خلفية

يعتبر الزيتون الدعامه الرئيسيّه للاقتصاد الفلسطيني وذلك على مدى قرن من الزمان حيث تنتج التربة والمناخ زيت زيتون يعتبر من الزيوت الأفضل في العالم. كما ويرمز الزيتون أيضا إلى الجذور الفلسطينية والارتباط في الأرض. وقد زرع على ما يقرب من 45% من الأراضي الزراعية (ما يزيد عن 900,000 دونم) حوالي 10 ملايين شجرة زيتون مع إمكانية إنتاج 32,000 – 35,000 طن من الزيت. ويستخدم ما نسبته 93% من الزيتون لإنتاج زيت الزيتون أما النسبة الباقية فتستخدم في المخللات، ولمائدة الطعام وانتاج الصابون.

تعتمد قرابة 100,000 أسرة على موسم الزيتون لدعم معيشتها . يتم استهلاك غالبية المحصول محليا بالأضافه إلى كميات صغيرة يتم تصديرها إلى الخارج، وتحديداً الأردن . كما ان هناك تزايد على الطلب من الأسواق الدولية التي تتعامل مع المنتجات العضوية والتجارة العادله.

يبشر موسم الزيتون هذا العام بمساهمته بما يزيد عن 123 مليون دولار أمريكي (على أساس أرقام 2007/2006) في اقتصاد الضفة الغربية الهش – 18% من إجمالي الناتج الزراعي. لكن القيود التي تفرضها السلطات الأسرائيليه على حرية التنقل تعيق الوصول إلى الأراضي والأسواق، بالأضافه الى الجدار الذي يعزل عدد كبير من المزارعين عن أراضيهم وحقولهم المزروعة بشجر الزيتون، وإغلاق معابر قطاع غزة والهجمات المتزايدة والتدمير على يد المستوطنين الإسرائيليين ضد المزارعين وأشجار الزيتون التابعه لهم.

كل هذه العوامل تثير قلقاً جدياً حول إمكانية نجاح موسم الزيتون الحالي المتوقع أن يكون موسماً جيداً.

الوصول إلى الحقول والأسواق

عند اكتمال عملية قطاف الزيتون، يقوم المزارعون بإرسال الزيتون مباشرةً بعد قطفه إلى ما يقرب من 270 معصرة زيتون تجارية ومرخصة في الضفة الغربية. تتم هذه العمليه بسرعة لتجنب تدني جودة الزيت المستخرج من الزيتون. بعد عصر الزيتون واستخراج الزيت وتعبئته، تبدأ عملية التسويق. لكن القيود التي تفرضها السلطات الأسرئيليه على حرية التنقل تؤثر على عملية الوصول إلى الحقول والأسواق وانتاج الزيت مما أدى إلى رفع تكلفة المواصلات، كما وقد تأثرت عملية تصدير الزيت من الضفة الغربية. في موسم 2007/2006، وصل الفائض إلى 7,000 طن من زيت الزيتون بما قيمته 28 مليون دولار أمريكي حيث لم يتمكن المزارعون والتجار من بيع هذه الكميات، مما أدى إلى هبوط أسعار الزيت إلى مستويات أدنى من سعر التكلفة.

ضمان الوصول والحمايه

سيبدأ موسم قطف الزيتون رسمياً بتاريخ 19 تشرين الأول وسيستمر لغاية نهاية شهر تشرين الثاني. تتم عملية القطاف بشكل يدوي وتحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العامله. يشارك أفراد الأسرة الموسعه في عملية قطف الزيتون ومن المتوقع أن يساهم في هذه العملية أكثر من نصف السكان الفلسطينيين. في اعوام ماضية، شاركت مجموعات تضامن أجنبية وإسرائيلية المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية في العملية لضمان

الحماية في المناطق التي يحصل فيها في العاده احتكاك مع المستوطنين الأسرائيليين كما وتساهم هذه المشاركه في تقديم المساعده للمزارعين الواقعه اراضيهم غربي الجدار الفاصل.

تعتبر نقاط الاحتكاك الرئيسية في الضفة الغربية كروم الزيتون الواقعه بالقرب من المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية حيث يواجه المزارعون الفلسطينيون في حقولهم سرقة المحصول أو اقتلاع الأشجار أو المضايقات والاعتداءات الجسدية. وبصفتها القوة العسكرية المحتلة للأراضي، يتوجب على الجيش الإسرائيلي أن يضمن النظام العام والحياة الآمنة في المناطق المحتلة وقد التزمت الحكومة الإسرائيلية مراراً بضمان وصول المزارعين الفلسطينيين إلى حقولهم. في شهر حزيران من عام 2006، وبعد إعاقة المزارعين من الوصول إلى حقولهم ومضايقات المستوطنين الإسرائيليين، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً ينص على أن "حماية أمن وممتلكات السكان المحليين تعتبر من الالتزامات الأساسية للقيادة العسكرية على الأرض".

في الضفة الغربية، تقوم مكاتب التنسيق والاتصال الإسرائيلية والفلسطينية بتنسيق هذا الموسم في سبيل تحسين فرص الوصول إلى الحقول. طبقا للسلطات الإسرائيلية، سيتواجد الجيش وقوات الشرطة الإسرائيلية في نقاط الاحتكاك لعدة أيام محددة لضمان حماية المزارعين الفلسطينيين من مضايقات المستوطنين. وكما كان الحال في الأعوام الماضية، قامت مجموعات حقوق الإنسان والتضامن بتنظيم جولات لمرافقة مزارعي الضفة الغربية إلى مناطق محددة في مواقع الاحتكاك بالرغم من إعلان الجيش الإسرائيلي عن فرض قيود على وصول الإسرائيليين إلى تلك المناطق. طبقاً لأوامر عسكرية صدرت هذا العام، المناطق المشمولة في القيود اكبر بكثير من المناطق في الأعوام الماضية، وتحديداً في المناطق القريبة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية.

جدار الضفة الغربية

قامت السلطات الأسرائيليله باقتلاع عشرات آلاف أشجار الزيتون لبناء الجدار الذي يصل طول مساره الكامل إلى 725 كم. يهدد مسار الجدار، الذي يسير ما نسبته 86% من مساره داخل الضفة الغربية، زراعة الزيتون وتصنيع الزيت كمصدر دخل من خلال عزل المزارعين الفلسطينيين وعائلاتهم عن كروم الزيتون. وقد قام الجيش الإسرائيلي بتركيب بوابات على الجدار وعمل على تنفيذ نظام التصاريح (أو الترتيب المسبق) من أجل تسهيل وصول المزارعين إلى أراضيهم. لكن، يصعب الحصول على تصاريح الزيارة هذه التي لا تتناسب مع متطلبات القوى العاملة الضرورية. وقد وجدت دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والأونروا، شمال الضفة الغربية ان 80% ممن كانوا يعملون في الأرض معزولون الآن في مناطق غربي الجدار ولم يحصلوا على تصاريح. وفيما يتعلق بموسم الزيتون، أعلن الجيش الإسرائيلي عن تخصيص 3,000 تصريح إضافي مما سيساعد قليلاً في سد الفجوة الناجمة عن القيود المفروضة على حرية الوصول إلى الأراضي.
هناك 59 بوابة على الجدار وهي مفتوحه إلى حد ما أمام الفلسطينيين اذ يعمل قسم منها بشكل يومي او اسبوعي او موسمي. بالرغم من إعلان الجيش الإسرائيلي عن تمديد ساعات عمل البوابات خلال موسم الزيتون، لا تزال 30 بوابة مغلقة طوال العام باستثناء موسم الزيتون. مما يعني عدم تمكن المزارعين من القيام بالعمليات الزراعيه الأساسيه مثل حراثة الأرض وتقليم الأشجار ورش الأسمدة الزراعية والمبيدات والتعامل مع الأعشاب وهذا يؤثر على جودة وكمية الزيت الناتج. كما وتؤثر القيود المفروضة على الوصول إلى موارد المياه على قدرة العديد من المزارعين توفير ري جزئي في الأوقات الحرجة مما يحد من قدرة زيادة المحصول.

بتاريخ 9 تموز، 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية، الذراع القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، رأيا استشاريا نص على أن بناء إسرائيل للجدار الذي يدخل في عمق الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يتناقض مع القانون الدولي. ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل بوقف بناء الجدار "بما يتضمن داخل وحول القدس الشرقية"، وتفكيك المقاطع المكتملة، وأن تقوم بإلغاء كافة الأعمال والقرارات التشريعية المتعلقة بالجدار. وقد صرحت محكمة العدل الدولية أن إسرائيل ملزمة بدفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالمزارعين الفلسطينيين وأن تقوم حيثما أمكن بإرجاع الأراضي والحقول والأشجار وأية ممتلكات غير منقولة تم السيطرة عليها من أفراد أو أشخاص معنويين لأغراض بناء الجدار". بتاريخ 20 تموز، 2004، تم إعادة التأكيد على هذا الرأي الاستشاري بأغلبية ساحقة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة لكن حكومة إسرائيل استمرت ببناء الجدار ومعظم مقاطع الجدار تسير داخل الضفة الغربية.

الأمم المتحدة وموسم قطف الزيتون

تقر الأمم المتحدة بأهمية قطاع الزيتون كدعامه اساسيه للاقتصاد الفلسطيني في تعزيز الحق بالتمتع بمستوى معيشي كاف وفي تخفيف حدة الفقر، بالإضافة إلى أثر هذا القطاع على مجمل الأوضاع الإنسانية – خاصة قطاعي الصحة والغذاء وعلى الأطفال. وخلال الأعوام السابقة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشاريع بقيمة تصل إلى 26 مليون دولار لتطوير أشجار الزيتون وتحسين موسم الحصاد. في الفترة بين 2003 و2006، قام برنامج الأغذية العالمي بشراء زيت الزيتون مباشرة من المزارعين في الضفة الغربية ليتم توزيعه إلى المستفيدين من برنامج الأغذية العالمي في المحافظات التي لا تنتج زيت الزيتون في سبيل ضمان ربح منصف إلى المنتجين الصغار الذين يواجهون مصاعب في التسويق وفي سبيل تأسيس سعر سوق مربح في مجال زيت الزيتون.

حقائق وأرقام للعام 2008

- تشكل أشجار الزيتون ما نسبته 80% من مناطق البساتين الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إجمالي كمية الزيتون الذي سيتم قطفه في الضفة الغربية وقطاع غزة: 128,000 طن.
- البساتين الزراعية الأكثر خصوبة: جنين (43,950 فدان/175,803 دونم) نابلس (46,359 فدان/185,439 دونم) طولكرم (26,535 فدان/106,142 دونم) رام الله (37,606 فدان/150,426 دونم).
- كميات الزيت المتوقع انتاجها: 32,000 – 35,000 طن بالمقارنة مع 8,870 في العام 2007 (لم يكن عام ممتاز).
- طبقاً لوزارة الزراعة، قامت السلطات الأسرائيليه بتدمير عشرات آلاف أشجار الزيتون في مدينة غزة منذ عام 2000. يوجد في غزة 6,310 فدان/25,240 دونم من الأراضي المتبقية المزروعة بأشجار الزيتون. زيت الزيتون المتوقع في قطاع غزة للعام 2008: 1450 طن.
- هناك ما يقرب من 270 معصرة زيتون في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- يشكل زيت الزيتون 15% إلى 19% من المنتجات الزراعية الفلسطينية اعتماداً على الموسم.
- يصل حجم التكاليف التي يتحملها المزارع لإنتاج كيلوغرام واحد من زيت الزيتون: 2,3 دولار أمريكي
- يباع لتر واحد من زيت الزيتون بين 6 إلى 7 دولارات أمريكية.
- يتم استخدام 11,400 طن من الزيتون للتخليل.

مصدر المعلومات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، البنك الدولي.

مؤسسات الأمم المتحدة المشاركة:

صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحده الأنمائي للمرأه– يونيفيم ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وكالة غوث وتشغيل اللجئين الفلسطينيين– الأنروا، برنامج الأغذية العالمي.